التطورات السياسية في سورية الطبيعية وفي الدولة العثمانية بين عامي (1918– 1923)م

الأستاذة الدكتورة سمر بهلوان*

الملخص

تتضمن دراسة موضوع "التطورات السياسية في سورية الطبيعية وفي الدولة العثمانية بين عامي (1918– 1923)م" مقدمة عامة عن موضوع الدراسة، وأهم أسباب اختياره مع أهم الإسقاطات على واقع المجريات السياسية التركية – السورية في الآونة الأخيرة مع مجريا الأحداث، فضلاً عن تمهيد يوضّح واقع الدولة العثمانية والمشرق العربي (خاصة بلاد الشام) قبيل الحرب العالمية الأولى وخلالها.

هدف البحث إلى دراسة مجمل التطورات السياسية العثمانية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عام 1918م، وكيف تمكن مصطفى كما أتاتورك من تحرير بلاده من أطماع القوى الأوروبية، (البريطانية والفرنسية وغيرها)، وكيف استطاع أن يرسي قواعد أسس سياسية وعسكرية للدولة التركية المستقلة، من خلال تبادل المصالح مع بريطانيا وفرسنا وصولاً إلى عام 1923م حين أعلن قيام دولة تركيا المستقلة. في وقت لم يتمكن فيه العرب من الخلاص من أطماع دول الغرب بعد التحرر من الحكم العثماني، إذْ سرعان ما تمّ تنفيذ معاهدة سايكس – بيكو عام 1916م، فوضع العراق والأردن

* قسم التاريخ – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة دمشق

وفلسطين تحت الوصاية البريطانية وضمنت بريطانيا في الوقت ذاته إنجاز وعد بلفور الذي أصدرته عام 1917م. كما وضعت سورية ولبنان تحت الوصاية الفرنسية، التي ضمنت لتركيا أيضاً سلخ لواء اسكندرون. ثم درس البحث مدى التعاون (حيث حصل العرب على الدعم العسكري التركي من مصطفى كمال أتاتورك وجماعته) بين المنضالين العرب الذين أخذوا يقاومون الاحتلال الأوروبي منذ عام 1918م، لكن الصالح التركية تقارب مع المصالح الأوروبية الغربية، وتغلبت على أي تعاون آخر مع العرب، في وقت تعرضت فيه سورية إلى الاحتلال الفرنسي عام 1920م، بعد أن أسقطت أول حكومة عربية في التاريخ العربي المعاصر للعام (1919–1920م.

المقدمة:

تتركز أسباب الاهتمام في موضوع "التطورات السياسية في سورية الطبيعية وفي الدولة العثمانية بين عامي (1918– 1923)م"، حول أهمية الأحداث التي نتجت عنها الحرب العالمية الأولى والتي قررت مصير كثير من دول العالم، ولاسيَّما بلاد الشام والدولة العثمانية، وهما موقعان على درجة كبيرة من الأهمية الاستراتيجية، ولاسيَّما أبعادها السياسية والاقتصادية.

والبحث قيد الدراسة محاولة جادة لإلقاء الضوء على موضوع العلاقات السياسية التي جرت آنذاك، والمقاومة المشتركة بين الأتراك والسوريين للمحتلين الأوربيين ولاسيَّما فرنسا وبريطانيا، ودوافعها بين عامي (1918–1923)م، من خلال الوثائق التي لم تأخذ حقها من البحث والتحليل، (خاصة الاتفاقية التي عُقِدَتْ بين الملك فيصل ومصطفى كمال أتاتورك وملحقاتها التي لم يتداولها إلاّ عدد قليل جداً من الباحثين). ومن جانب آخر فالدراسة لمجريات تلك المرحلة لا تخلو من الإسقاطات والمقاربة مع الأحداث السياسية التي تعيشها سورية اليوم، (مع الأخذ بالحسبان اختلاف الظرف الزمني ومعطياته) من حيث الصراع الدولي حول سورية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، ونحن في بداية العقد الثاني من الألفية الثانية.

عكست تطورات الأحداث العالمية الناتجة عن التنافس الشديد بين القوى الأوربية كافة قبيل الحرب العالمية الأولى وخلالها، مدى الصراع بين تلك القوى على مواقع النفوذ، مستفيدين من تزايد ضعف الدولة العثمانية وما آل إليه حالها من سوء؛ ومما يؤكد ذلك غضب الدول الامبريالية المتحاربة واحتجاجها (مع الشقاق فيما بينها) على الدولة العثمانية "حين ألغت الامتيازات الأجنبية خلال الحرب ما عدا الألمانية منها في عهد السلطان عبد الحميد، أمَّا السلطان محمد وحيد الدين فقد ألغى الامتيازات الأوربية

كلّها عام 1918م "[1]. كما شهدت تلك المرحلة مع قصرها، تطورات مصيرية في تاريخ سورية وتركيا المعاصر، إذ حاولت كل من الدولتين إعادة تنظيم بنيانهما على أسس قومية وطيدة، ولكنهما جوبهتا بالمطامع الاستعمارية الأوروبية إبان الحرب العالمية الأولى وفي أعقابها[2]. وبذلك فإنّ دخول الدولة العثمانية غمار الحرب في تشرين الثاني1914م إلى جانب ألمانيا والنمسا، في سبيل مقاومة بريطانيا وفرنسا وروسيا، جعل أراضيها جزءاً من ساحة المعارك[3]، وكان على الجيش العثماني المدعوم من حلفائه أن يقاتل روسيا على حدوده الشمالية الشرقية، والقوى البريطانية التي كان معظمها في الولايات العربية التابعة للدولة العثمانية.

ومن المؤسف أنّ نهاية الحرب عام 1918م كانت في صالح دول الحلفاء. مما جعل السيطرة البريطانية والفرنسية في المشرق العربي ومغربه أقوى من أي وقت مضى، والأهم من ذلك انحسار سلطة الدولة العثمانية (بعد قرون عدة من الحكم) عن الوطن العربي. أمام هذه المجريات كان لابد من الأخذ بالحسبان أنّ المستعمر لا يمكن أن يكون حليفاً حقيقياً مهما قدّم من مساعدات ودعم، لأن مصالحه الذاتية هي الأولى والأكثر أهمية. وعلى هذا فإنّ علاقات الجوار بمميزاته الجيوستراتيجية بين بلاد الشام (بحدودها الطبيعية) وتركيا بأبعادها التاريخية والاجتماعية والثقافية كلّها وما يفرضه هذا الوضع من علاقات طبيعية بين الشعبين، هي الأكثر بقاءً والأكثر صدقاً واستمرارية مهما حصل من نزاع وخلاف وتبادل مواقف قد تكون متباينة أحياناً أو متفقة أحياناً أخرى، ولاسيَّما الصعيد السياسي وخصوصياته المصلحية. وما ذكره الرئيس الراحل

1 – محمد زكي البقالين، قاموس المصطلحات العثمانية، ج1، مؤسسة التعليم العثماني، استنبول، 1946، ص 437. روبير مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير السباعي، 1993، ص 240.

2 – عبد الكريم رافق، مقال في مجلة دراسات تاريخية تصدر في جامعة دمشق، العددان 19 و20، نيسان عام 1985، ص56.

3 – حوراني، ألبرت، تاريخ الشعوب العربية، تعريب أسعد صقر، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق ط 1، ص 384 .

جمال عبد الناصر بصدد ما يجمع تاريخياً بين الشعبين العربي والتركي، دليل فهم عميق لاستمرار التواصل بينهما، على المدى الأبعد إذْ قال: "مهما يكن الأمر بيننا وبين تركيا في الماضي أو الحاضر.. ماضينا وماضيها فصلان من كتاب واحد في تاريخ العرب والإسلام ... ثم كانت محنتنا القريبة ومحنة تركيا على يد عدو واحد مشترك نظر إلينا جميعاً نظرة العدو فلم يفرق بين عربي وتركي.. ونحن إلى ذلك كلّه أنسباء وأقرباء وأصهار، ففي كل دار من دور العرب على اتساع بلادهم عربي يمت إلى الترك بخؤولة، وفي كل دار من دور الترك مع اعتزالهم في ديارهم تركي يمت إلى العرب بعمومة، فقد اختلطنا نسباً .. وإن قامت بيننا الحدود والسدود والأسلاك الشائكة. و نحن اليوم من تركيا كما كنا في الماضي، إخوة مخلصون.. وإذا نحن كنا من القوة بحيث يحسب العدو حسابنا فقد سلمت تركيا فنحن لها الدرع الواقية وهي درع لنا، فقد اتحدت مصايرنا .. في الحاضر كما كانت في الماضي وكما لابدَّ أن تظل أبداً .."[4]. وعلى هذا، فالبحث يركز على الأحداث السياسية المهمة وتفسيرها في كل من تركيا والوطن العربي عامة ومشرقه خاصةً، مدة امتدت بين عامي 1918 – 1923، كونها قررت مصير المنطقة بكاملها، وألقت بكثير من انعكاساتها ونتائجها على البلدين في مختلف المجالات الحياتية وعلى المدى الأبعد.

بناء على ذلك عالج الموضوع الواقع السياسي في الدولة العثمانية والوطن العربي بين عامي (1918–1923) م، وعُولجَتْ أوضاع كل من سورية وتركيا كل على حدة. ثمّ دُرِسَ النضال العربي السوري والتركي معاً في سبيل التحرر قوى الاحتلال الأوربي بين عامي (1918 – 1923) م، وأخيراً النتائج التي توصل إليها البحث.

4– غرايبة، عبد الكريم، العرب والأتراك، دراسة لتطور العلاقات بين الأمتين خلال ألف سنة، مطبعة جامعة دمشق، 1961، ص أ.

أولاً – التمهيد:

شهدت السنوات القريبة التي سبقت الحرب العالمية الأولى ظروفاً صعبةً جداً من جراء الضعف والتراجع في أرجاء الدولة العثمانية كلّها، وفي مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية وغيرها..، في وقت كان قد نهض فيه العالم الأوروبي وسيطر بمنجزاته الحضارية العلمية على كثير من دول العالم، ولاسيَّما مناطق الدولة العثمانية الأكثر أهمية واستراتيجية في ميزان المصالح الأوربية، تلك الدول التي تمكّنت الدول الأوروبية من التغلغل في كيان الدولة العثمانية عبر سياسة الامتيازات واتخذت منها ذريعة لتحقيق أطماعها. وبذلك فقد فرضت ظروف العالم الأوروبي الناهض من جهة وواقع الدولة العثمانية المنهارة من جهة أخرى، على الدولة العثمانية ضرورة العمل بسياسة الإصلاح والتنظيم.

لكنّ سياسة الإصلاح والتنظيمات (في عهد السلطان محمود الثاني) التي فرضتها ظروف التغيير التي اجتاحت العالم، عكست مدى التدخل الأوروبي في كيان الدولة ومفاصلها الإدارية والسياسية والاقتصادية والثقافية، ولاسيَّما الدول والأقوى والأكثر بروزاً (بريطانيا وفرنسا.. ثمّ ألمانيا وروسيا وغيرها) التي أخذت جميعها تتحين الفرص لاقتسام ممتلكات الدولة العثمانية فيما بينها وفقاً لمصالحها، وهو ما عرف حينها "بالمسألة الشرقية" التي كانت الدول الأوروبية تسعى إلى حلها في مؤتمر برلين الذي انعقد بين 13 حزيران و13 تموز عام 1878 بين قادة الدول الأوروبية، (النمسا وفرنسا وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا وروسيا والدولة العثمانية).

بعد الإجهاز على الدولة العثمانية وتمزيق أوصالها وتحجيم سياستها ومواقعها، استمرت الدول الأوروبية في توجهها هذا إلى أن أتمت مخططاتها الاستعمارية وفق ما أملته ظروف الحرب ونتائجها، وهذا ما اعترف به عضو مجلس الشيوخ الفرنسي السيد **بونكاره**"...بأنّه منذ عام 1912م اتفقت فرنسا وإنجلترا على تقسيم سورية وفلسطين.."[5]،

5 – انكه لهارد، نارخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية، نقله إلى العثمانية علي رشاد، ترجمه إلى العربية محمود عامر، دار الزمان، ص 14، السماحي سويدان، المرجع نفسه، ص407.

وهذا ما أشار إليه أيضاً السفير الفرنسي **انكهة لهارد** لدى الدولة العثمانية في مؤلفه المعنون بـ: "تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية" إذْ كتب في مقدمة كتابه:".. إنّ الرقابة المحددة من قبل الدول الأوروبية لتقسيم الدولة العثمانية ومساعدة الدول التي تحاربها، لم تترك لها مجالاً لمثل هذا الأمر، إذْ قبلت القيام بتأسيس الأنظمة الجديدة للأحرار التي كانت تخاف منها، وهو مطلب الأحرار وقد قبلته مكرهة.."[6]. فقد شملت الإصلاحات والتنظيمات، المجال العسكري (خاصة الجيش الانكشاري الذي وصل إلى أقصى مراحل التدهور بعد أن كان العامل الأساس في قوة الدولة العثمانية)، ثم المجال الإداري وجوانبه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الذي لم تتمكن الدولة من أن تنجز منه سوى تحسين بعض الأوضاع المتعلقة بضبط واردات الخزينة وميزانيتها بقدر بسيط ومحدود، وفي حالات استثنائية ضُبِطَتْ بعض قضايا الفساد في القضاء وأُلغِيَتْ بعض الضرائب ولاسيَّما المترتبة على الأوروبيين الذين ازداد تغلغل رؤوس أموالهم في شؤون البلاد الاقتصادية منها والسياسية. أمَّا الجانب الآخر من الإصلاحات فكان الجانب الإيديولوجي الروحاني في المؤسسات الدينية كالأوقاف، والتعليم الديني، ومسالة المساواة بين المسلمين والمسيحيين وغير ذلك.

لكن اندلاع الحرب العالمية الأولى وفرض مشاركة الدولة العثمانية فيها في تشرين الأول1914م، كان له انعكاسات سلبية واسعة على الوجوه الحياتية كلّها وعلى الصعيدين الحكومي والشعبي، إذْ عانت الدولة العثمانية من حالة ضعف شديد، من نقص المواد الضرورية للمعيشة[7].. فلم تستطع الأوراق النقدية المسكوكة المحافظة على قيمتها الاعتبارية، إذ تناقصت قيمتها الشرائية ألف في المئة، ونتيجة لذلك حل القحط وتفاقم الغلاء.. وارتفعت الأسعار ارتفاعاً فاحشاً إلى أن بلغت مئتين على واحد، ووصل الاحتكار إلى مرتبة الجريمة، فعمت المجاعة وكأن القصد كان السير بجماهير الشعب إلى الهلاك[8]. نتيجة لذلك عمّت الأمراض والأوبئة بين الناس (التيفوس والكوليرا والجرب وغيرها..). ومن المؤكد أنّ هذا الحال من سوء أوضاع الدولة العثمانية عامةً قد

6– انكه لهارد، المرجع نفسه، ص 14.

7– مولان زاده رفعت، ترجمة توفيق برو، الوجه الخفي للانقلاب التركي، مطبعة حلب عام 1929، ص150

8 – المرجع السابق، ص150.

انعكس على بلاد الشام أيضاً فوجد العرب أنّ بلادهم تنجرّ إلى حرب لا يرغبون فيها، ولاسيَّما أنَّ الدولة العثمانية توشك أن تنهار. وانقسمت حينها (قبل الحرب وحتى بدايتها) آراء القوميين العرب السياسية في هذا المجال، إذْ رغب بعضهم في تأسيس دولة مستقلة معتمدين على جهودهم الخاصة، ورغب بعضهم الآخر في تحقيق هذا الهدف بمساعدة خارجية، وبقيت فئة أخرى على تمسكها بالدولة العثمانية خوفاً من الأطماع الأوروبية[9]، إذْ قامت بريطانيا وفرنسا وروسيا باقتسام البلاد فيما بينها وفقاً لمصالحها بموجب معاهدة سايكس– بيكو عام 1916م، هذا إذا ما أضفنا إلى ذلك تعسف السلطة السياسية العثمانية إزاء الحركة القومية العربية والأحرار العرب والترك الذين كانوا يناضلون من أجل التحرر والاستقلال. وبهذا فإنّ ظروف القهر والظلم لم تختلف كثيراً من حيث معاناة الشعبين العربي والتركي. وضمن تلك الظروف العربية، وفي خضم أحداث الحرب العالمية الأولى كان قيام الثورة العربية الكبرى عام 1916 تحت راية الشريف حسين، التي تأكد فيها إصرار العرب على الخلاص من أي تسلط خارجي.

أمَّا التنافس الأوروبي وصراع المصالح فيما بينها على "المسألة الشرقية" تحديداً، الذي كان أحد أهم الأسباب غير المباشرة لاندلاع الحرب، إذ كانت حينها الدولة العثمانية محوراً لأشد المنافسات حدة نتيجة ضعفها وأهمية المصالح المهددة فيها[10]. وقد وصف بعض الكتاب السياسيين حالة أوروبا في تلك الحقبة بقولهم: "إنّ الموقف الحالي مع ظواهره السلمية عبارة عن اختلال في التوازن في الشرق اختلالاً لا تستطيع الدول إغفاله، وتنازع المصالح الأوروبية تنازعاً لا سبيل إلى اجتنابه وارتباك المسألة الشرقية ارتباكاً لا يزول إلاّ بإعلان الحرب"[11].

وحينما تقرر إعلان الحرب في آب1914م كانت أوروبا منقسمة إلى جبهتين متعاديتين: (تمثلتا بدول الحلفاء أو دول الوفاق من جهة، ودول الوسط أو المحور من

9 – خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق بين 1918–1920، دار المعارف بمصر 1971، ص23.

10 – حوراني، مرجع سابق، ص384.

11 – وديع أبو زيدون، تاريخ الإمبراطورية العثمانية، من التأسيس إلى السقوط، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط أولى 2003 ص332 .

جهة ثانية)، وبعد إعلان الحرب الأوروبية ببضعة أسابيع أقدمت تركيا على قطع علاقاتها الدبلوماسية مع دول الحلفاء في 1914/11/2، منضمة إلى دول المحور[12]. لكن مجريات الحرب كانت في صالح الحلفاء، وهذا يعني خسارة الدولة العثمانية كونها حليف لدول المحور. وأخذ الأوروبيون ينفذون (على غير ما توقعه العرب وقادة الثورة العربية الكبرى) سياسات الاحتلال والهيمنة، ولاسيَّما أنّه سبق الحرب وخلالها وعود بريطانية بالاستقلال والتحرر، وفرضوا اتفاقاتهم السرية (سايكس– بيكو 1916، ووعد بلفور 1917 كجزء منها) على القيادات السياسية التي وثقت بهم، ومزّقوا أوصال الوطن العربي في مشرقه كما سبق في مغربه بين بريطانيا وفرنسا، وزرعوا الكيان الصهيوني في فلسطين العربية. واستطاع البريطانيون بمعاونة القوات العربية الثائرة والمتطلعة إلى الاستقلال بقيادة الأمير فيصل بن الحسين دخول فلسطين، فتراجعت الجيوش التركية وفيالق الجيش الألماني – الآسيوي إلى دمشق، ومنها إلى حلب في 30 أيلول عام 1918م[13]. وأخذوا يسعون في إضفاء صفة الشرعية الدولية على اتفاقات تسوية اقتسام المناطق التي كانت تحت الحكم العثماني في عصبة الأمم المتحدة وخلال المؤتمرات العديدة التي عقدت في عواصم الدولتين الاستعماريتين المنتصرتين في الحرب، (ولاسيّما بريطانيا وفرنسا) بما عرف "بسياسة الانتداب" (خارج تصريحات الرئيس الأمريكي **ويلسون** عن حق الشعوب في تقرير مصيرها)، في وقت استمر فيه احتلال الشمال الإفريقي العربي. وفي ظل هذا الواقع العربي الصعب، كان لابدَّ من النضال مجدداً من أجل التحرر والاستقلال، فما السياسة الأوروبية إزاء الدولة العثمانية والوطن العربي بعد الحرب؟...

12 – المرجع السابق، ص323 .

13- المرجع السابق، ص 335.

ثانياً – التطورات السياسية في الدولة العثمانية والوطن العربي بين عامي (1918– 1923) والسياسة الأوروبية:

أسفرت الحرب العالمية الأولى عن انتصارات كبيرة لدول الحلفاء، ولاسيَّما بريطانيا وفرنسا، وخسارة دول المحور، ممَّا أدى إلى مزيد من التدخل المباشر في شؤون البلدين، الدولة العثمانية وسورية وإلى خلق أزمات سياسية وقومية، تركت آثارها في حياة البلدين والعلاقات بينهما، فما أهم التطورات السياسية في كل من البلدين في تلك المرحلة، وما أهم التوجهات السياسية الأوروبية إزاءهما، ولاسيَّما البريطانية والفرنسية؟.

1– التطورات السياسية العثمانية بين عامي (1918–1923) والسياسة الأوروبية:

مع نهاية الحرب العالمية الأولى أدرك الاتحاديون الأتراك حتمية خسارتهم وحليفتهم ألمانيا، بعد أن أصبحت الدولة العثمانية تحت حكم الحلفاء، وانسحب العثمانيون من دمشق في 27 أيلول، ومن حلب في 25 تشرين الأول 1918م، ووقّع العثمانيون على هدنة مودرس في 30 تشرين الأول 1918م، في جزيرة لمنوس، القاضية بالتسليم دون قيد أو شرط، باستثناء "تسليم الجيوش العثمانية الموجودة في سورية والحجاز والعراق وغيرها من الأماكن إلى دول الحلفاء"[(14)]، وأتمّت انسحابها الكامل من سورية في 12 تشرين الثاني 1918م بعد أن أخلت دير الزور[(15)]، واحتل الحلفاء الممتلكات العثمانية جميعها ووضعوها تحت المراقبة. فكان للفرنسيين ولاية أضنه، وللبريطانيين ولايات سمسون ومرسيفون وأورفه ومرعش وعينتاب، واحتل الإيطاليون أنطاليا وقونية وإكشهير وأفيون وقره حصار، وكان العثمانيون معتقدين أن مبادئ ويلسون التي نصّت في مادتها

14 – رافق، عبد الكريم، دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام الحديث، دمشق 2002، ص298. يوسف الحكيم، سورية والعهد الفيصلي، ط 2، بيروت، 1980 ، ص 15– 16.

15 – عبد الكريم رافق، مقال في مجلة دراسات تاريخية، المرجع نفسه، ص 57 . يوسف الحكيم، المرجع السابق، ص 15– 16.

الثانية عشرة على تمتع الأجزاء التركية من الدولة العثمانية بالسيادة الكاملة ستنفذ، ولكن اعتقادهم خاب عندما احتل اليونان أزمير بالاتفاق مع الحلفاء ولم يفد احتجاجهم في مؤتمر الصلح شيئاً[16]، وكانوا على استعداد لدخول أزمير وضواحيها[17]. وبذلك فإنّ العدوّ مازال جاسماً على الأراضي التركية[18]. وهذا ما جعل الأتراك يحاولون الاتصال بالوطنيين السوريين في الداخل وفي الخارج لإجراء الصلح معهم ومنحهم حقوقهم الوطنية. فرد السوريون بإرسال وفد في صيف عام 1918م يمثل دمشق وبيروت، ويضم رضا الصلح ورضا باشا ألركابي، وسليم كلاس، وفارس الخوري إلى سويسرا للاتصال بالعرب المطالبين بالاستقلال، ولكنّ لم تنجح محاولات الاتحاديين هذه في ثني العرب عن رأيهم ومطالبتهم بالاستقلال[19]. عن أي قوة أجنبية، وتسلمت القوات العربية التي أرسلها الشريف حسين بقيادة أبنائه، (وعلى رأسهم الأمير فيصل)، الحكم في سورية بمساندة بريطانية.

أمَّا العثمانيون فقد كانوا آنذاك يواجهون الفرنسيين في كيليكيا، وفي الغرب كان اليونانيون قد وسّعوا حدود المناطق التي احتلوها في 20 حزيران 1920م، وأحرقوا القرى التركية في أثناء تقدمهم، وفي الشرق كان الأرمن يتقدمون مخترقين الحدود لاحتلال المناطق التي وعدهم بها الحلفاء بواسطة القوة. وإلى جانب ما كان يجري كلّه على الأراضي التركية، أجبر العثمانيون على التوقيع على معاهدة سيفر، كما سيرد في سياق البحث لاحقاً.

16 – عدد من المؤلفين، تركيا والسياسة العربية من خلفاء آل عثمان إلى خلفاء أتاتورك، دار المعارف مصر، لا يوجد عام للنشرص 96.

17 – فؤاد أفرام البستاني، دائرة المعارف، قاموس عام، المجلد السادس، من أتاتورك إلى أثيوبية، بيرة، 1966 ، ص15.

18 – أبو زيدون، مرجع سابق، ص341.

19 – عبد الكريم رافق، مجلة دراسات تاريخية، مرجع سابق، العدد نفسه، ص 57.

أمام هذ الواقع الصعب الذي آلت إليه الدولة العثمانية نتيجة الحرب، سواء في داخل البلاد أو خارجها، كان على أتاتورك أن يباشر اتصالاته بكبار الموظفين والقادة في مختلف الولايات لتخليص تركيا، وكان على الوطنيين الأتراك أيضاً التضامن معه للعمل والنضال على الصعد كلّها السياسية والدبلوماسية والعسكرية وغيرها.. للتحرر والخلاص من المحتلين الأوروبيين بمختلف جنسياتهم.

وفي 7 تشرين الثاني عام 1918م كان مصطفى كمال أتاتورك قد عُيِّنَ بوظيفة نظارة الحربية، كما صدر فيما بعد مرسوم عن السلطان العثماني في 19 أيار1919م بتعيينه مفتشاً عاماً على المناطق الشرقية، في ظل تلك الظروف القاسية وفي 5 آب عام 1921م سمي أتاتورك قائداً عاماً للجيش العثماني في بلاد الشام [20]. وقد عزّ عليه الظلم الواقع على بلاده، وأعلن لحكومته "أنّ مجيئه إلى استانبول غير ممكن، وقال: "أنه سيبقى في الأناضول حتى يستعيد الوطن كامل استقلاله"[21]. وكان حينها قد أخذ يتراجع بجيشه بانتظام من سورية إلى الشمال في حلب ومنها دخل الأناضول، وبدأ يجري اتصالاته مع القيادات التركية للاستعداد للدفاع عن وطنه، ولم تكن تحركاته واتصالاته تلك بعلم الدولة العثمانية وموافقتها، (التي تصادف انسحابها من بلاد الشام مع مرحلة نشط أتاتورك السياسي)، لأنّه أراد أن يقطع صلاته بالدولة العثمانية لما آل إليه حال البلاد من الضعف والتراجع والتخلف في زمن النهوض الأوروبي والعالمي، وهذا ما أكده كثير من المثقفين بشكل عام، ولاسيَّما ما ورد في الكتاب الذي أصدره المركز الثقافي الأناضولي بباريس المعنون بـ: "نظرات حول أتاتورك في مطلع الألفية الثالثة" إذْ كتبوا: "إنه بفضل سيف أتاتورك تمكّن من أن يقطع تباعاً كل علاقة بالشعب التركي مع ماضيه معلناً أنّ الذين يمدحون ماضيهم هم أناس ليس لديهم ما يفعلونه اليوم[22].

20 عبد الكريم رافق، مجلة دراسات تاريخية، مرجع سابق، العدد نفسه، ص 57.

21 – أبو زيدون، المرجع السابق، ص 338.

22 – المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، عدد 22، عام 2001، مقال لعبد الجليل التميمي، بعنوان: "من أجل مراجع جديدة لتحديث الكمالية"، ص 11. أبو زيدون، مرجع سابق، ص 339.

وبسبب موقفه هذا، أعفته السلطات العثمانية من وظيفته، فأخذ يعمل كفرد من أبناء الشعب، وتسلم زمام قيادة الحركة الوطنية، فعقد مؤتمر "أرض روم" الذي بدأ في 3 تموز عام 1919 وقرر: "أن الوطن جزء تام ضمن الحدود القومية، لا يمكن أن يتجزأ إلى أقسام مختلفة.. وأن الشعب سيدافع ويقاوم متحداً.. وأن الإرادة القومية ستكون حاكمة أبداً[23]. إلى جانب ذلك، وضع شروطاً مختلفة لسلامة الأناضول التركي، ثمّ انتخبته "هيئة مؤتمر أرضروم" رئيساً لها، وصدر عن المؤتمر قرارات أساسية لضمان حدود الوطن والدفاع عنها لصدّ أي تدخل أجنبي، أو الحكومة العثمانية نفسها بعد انحلالها[24]. وفي 4 أيلول1919م، عقد القائد مصطفى كمال في مدينة سيواس مؤتمراً أوسع حضره ممثلون عن جميع الولايات بهدف تعميم القرارات المتخذة في أرضروم، وتشكلت بذلك مجموعة وطنية كبيرة ترأسها مصطفى كمال، "كما ترأس الحكومة الوطنية الرسمية التي تشكلت في الأناضول"[25]. وكان تصميمه كبيراً على النجاح فيما سعى إليه من أجل تركيا، وهذا ما يثبته رده على رئيس اللجنة الأمريكية التي زارت سيواس آنذاك، حينما سأل ماذا تفعلون إن لم تنجحوا؟ وكان جواب مصطفى كمال: "إن الأمة التي تبذل ما في وسعها كلّها من التضحية والغيرة في سبيل بقائها ونيل استقلالها لابد أن تنجح، وإن لم تنجح فهي إذاً جديرة بالموت ومحكوم عليها بالفناء، وما دامت الأمة حية ومضحية بكل ثمين فإنّه ليس من سبب لعدم نجاحها"[26].

لكنّ الدول الأوروبية المتنافسة فيما بينها والمتربصة بتركيا لاقتسامها مستغلة سوء أوضاعها، لم تقبل بمطالبة الحكومة العثمانية بالحفاظ على الأناضول. ولم تلبث قوى الاحتلال أن حلت مجلس (المبعوثان العثماني) في 16 آذار1920م، واحتلت الدوائر

23 – فؤاد أفرام البستاني، مرجع سابق، ص 16.

24 – المرجع السابق، ص 16.

25 – المرجع نفسه.

26 – المرجع نفسه.

الرسمية ... وأصبحت عاصمة الدولة العثمانية تحت سيطرة المحتلين تماماً. وكان الرد على احتلال استانبول وإبعاد الزعماء الوطنيين إلى مالطة، وتولية حكومة أخرى موالية للنظام العثماني المنهار، وإصدار حكم الإعدام على كمال أتاتورك. حينها أخذ القائد مصطفى كمال يعمل بجد أكثر ويتخذ إجراءات فعلية، فدعا إلى عقد الجمعية الوطنية الكبرى في أنقرة في 23 نيسان 1920م وأنتخب رئيساً لها، ورئيساً للجنتها التنفيذية، ورئيساً لمجلسها الوزاري. وقررت الأمة التركية أن تدير بلادها بنفسها، وسمي هذا المجلس بـ "مجلس الأمة التركية الكبير"، وكان جامعاً الصلاحيات التامة في إدارة أمور الأمة التركية الداخلية والخارجية، إذ ليس من سلطة تعلو عليه.

وهكذا تشكلت في مدينة أنقرة بهمة مصطفى كمال وجسارته دولة جديدة، وأعلم رئيسها في 30 نيسان1920م وزارات الدول الخارجية كلها، أنّه قد تأسست في أنقرة حكومة "مجلس الأمة التركية الكبير"، ثم استطاع أن يؤسس علاقات سياسية مع بعض الدول، وكان أمله الوحيد أن يحقق حدود الميثاق الوطني، فأرسل في 11 آذار 1920م هيئة تركية إلى روسيا للبحث في قضايا الاختلافات التي كانت قائمة على حدود تركيا الشرقية.

أمَّا المندوبون الأتراك العثمانيون فأجبروا على التوقيع على **معاهدة سيفر** بتاريخ 10 آب 1920م، تحت ضغط الحلفاء وتهديدهم بطرد بلادهم من أوربا كلياً في حال عدم التوقيع، ونصت المعاهدة على :

1– تقسيم الأراضي التركية وتجريدها من كردستان وتراقيا ومنطقة أزمير وسورية والبلاد العربية وما بين النهرين.

2– تحويل تركيا إلى دولة أناضولية صغيرة محصورة بين أرمينيا واليونان.

3– إخضاع البوسفور والدردنيل إلى لجنة دولية.

وفي الوقت نفسه اتفق الحلفاء على أن تعطى كليكيا وكردستان الجنوبية إلى فرنسا والأناضول الجنوبي حتى منطقة أزمير إلى إيطاليا[27].

وفي 28 كانون أول1920م، وافق النواب المجتمعون في استانبول على نص مأخوذ بشكل مباشر عن بيانات أرضروم وسيواس وهو ما عرف بـ "الميثاق الوطني"، الذي يعلن بطلان تجزئة الأراضي التركية التي لم تكن تحت الاحتلال من جانب العدو عند توقيع هدنة مودروس، وتطالب بتسوية مصير الولايات العربية التابعة للدولة العثمانية وفق إرادة السكان المحليين المعبر عنها بحرية، وتنص على شروط مختلفة أخرى من أجل سلام عادل ودائم منها: الاعتراف بإلغاء الامتيازات، ورد ولايات كارس وأردهان وباطوم إلى تركيا، وحرية الملاحة في المضايق بشرط ترتيبات تكفل أمن استانبول، ثم اعتراف الدول بسيادة الأمة التركية وباستقلالها التام[28].

تعدّ تلك الإنجازات عظيمة جداً، فانتصارات أتاتورك العسكرية قد هزّت العالم الإسلامي برمته وأفاقته على حقائق مزعجة لاستعمار أراضيهم وبلدانهم والقضاء على استقلالاتهم السياسية والاقتصادية، مما جعل تركيا بأسرها تدين لانبعاثها ووجودها لأتاتورك، بعد أن انتهى وجودها من الوطن العربي، وهذا ما شكل بالفعل تحولاً حاسماً ورئيساً في مسيرة التاريخ المعاصر للأمة التركية الذي تحقق من خلال هذا البطل الحقيقي والشرعي، وإن هذه الشرعية التاريخية هي التي كانت وراء مبادراته الأصيلة لإقامة دولة عصرية قاطعاً بذلك كل صلة مع ماضيها، ومركزاً جهده حول تبنّي الأوربة والحداثة المتسارعة التي كانت حاسمة وكاملة[29]. فهل ينجح الأتراك بتحقيق هذا الحلم؟...

27 – أبو زيدون، مرجع سابق، ص 341.

28 – رافق ، مرجع سابق، دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام الحديث، ص 331 .

29 – المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، عدد عام 2001، مقال لعبد الجليل التميمي، "من أجل مراجع جديدة لتحديث الكمالية"، ص 11.

وصادف في ذلك الوقت أن وجهت دعوة من الحلفاء لممثلين عن تركيا لحضور مؤتمر لندن في 27 شباط1921م، وتعدّ تلك الدعوة بمنزلة اعتراف ضمني من الحلفاء في الأناضول بما يريده الأتراك، بعد أن سجّلوا انتصارات مهمة على اليونان، لقب على إثرها مصطفى كمال "بالغازي" لبطولاته وانتصارات مهمة ومنح رتبة مشير حين عودته إلى أنقرة، وسرعان ما تعزز موقفه بعد انتصاره في سقاريا[30]. واضطرت الدول الكبرى أن تعترف بحكومته في أنقرة. وكانت الحكومة الفرنسية أسبق الدول إلى الإفادة من هذا الوضع الجديد، فأرسلت مندوبها **(فرنكلان بويون)** إلى أنقرة مع تكليفه بمهمة توقيع اتفاقية سرية بينها وبين حكومة أنقرة لتكون بمنزلة صلح منفرد من جانب الفرنسيين تعترف بها ضمناً بشرعية الحكومة المؤقتة دون الأخذ بالحسبان سلطة حكومة السلطان ومعاهدة سيفر التي لم تعد قائمة. وعمل على الاتفاق مع الدول الأخرى مثل روسيا التي أمدت الوطنيين بالأسلحة والذخائر، ووافق الإيطاليون على بيعهم الأسلحة سراً، وكانت فرنسا تشجعهم سراً لمتابعة حربهم ضد اليونانيين[31]. وبعد توقيع هذه الاتفاقية السرية أضيف إليها بروتوكول ملحق يمنح تركيا بعض الأفضليات لجهة انسحاب فرنسا من كيليكيا وتعديل الحدود السورية – التركية لمصلحة تركيا، وإقامة نظام خاص في لواء اسكندرون وأن يضمن مصالح سكانها الأتراك، وفي مقابل ذلك حصل الفرنسيون على امتياز لاستثمار مناجم الحديد والكروم والفضة في وادي نهر خرشوط الذي يصب في

30 – اضطر البريطانيون في 11 تشرين الأول 1922 إلى عقد هدنة مودانيا مع حكومة مصطفى كمال تخلوا بموجبها عن استانبول والمضائق وتراقيا الشرقية. وتأكدت هذه الانتصارات التركية في معاهدة لوزان في 24 تموز 1923.وكان مصطفى كمال قد صمم على إلغاء السلطنة والاحتفاظ بالخلافة كمرحلة أولى، وتمّ ذلك في الأول من تشرين الثاني 1922، وهرب السلطان محمد الرابع وحيد الدين، وعين عبد المجيد خليفة، وانتخب مصطفى كمال رئيساً للجمهورية في 9 آب 1922 بعد أن نقل مقر الحكومة إلى أنقرة، وألغيت الخلافة في 3 آذار 1924، وأطيح بأسرة عثمان G.Lenczowski,The Middle East in , World Affairs, 1966, pp. 238 – 264,4 th.ed. pb.Comell,1981,pp.98-107.

31 – أبو زيدون، مرجع سابق، ص 343.

البحر الأسود في 20 تشرين الأول 1920 م[32]. ونتيجة لذلك جلت الجيوش الإيطالية عن المناطق التي كانت قد احتلتها في جنوبي الأناضول (أنطاليا)، كما تابع مصطفى كمال قيادة جيشه لتحرير المراكز اليونانية في 26 آب 1922 م[33]، ولاسيَّما أنَّ بريطانيا كانت تحرض اليونان على الزحف إلى ما وراء أزمير[34]. دون أن يستجيب لاتصالات الحلفاء المتكررة، وإثر ذلك أرسل القائد مصطفى كمال برقية إلى المجلس الوطني في 5 أيلول 1922 م يقول فيها:" إن الجيش اليوناني في الأناضول قد قضي عليه بصورة قاطعة ولم يعد بإمكانه إبداء أية مقاومة جدية"[35]. وفي التاسع من أيلول دخل الجيش التركي مدينة أزمير دون مقاومة، وعلى رأسه مصطفى كمال، فأزيل منها كل أثر للاحتلال، وبالدبلوماسية المتبادلة مع بريطانيا وفرنسا تمكّن من إخلاء اليونانيين من منطقة تراقيا لإعادتها إلى تركيا، وذلك بموافقة الحلفاء[36]. وقد جرت مفاوضات لهذه الغاية، فاجتمع مندوبو (بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وتركيا) في مودانيا على بحر مرمرة في 6 تشرين أول1922م، وترأس الاجتماع عصمت باشا مندوب تركيا... وتوصل الجميع إلى عقد هدنة مودانيا، وبمقتضاها اعترفت حكومات الحلفاء بإعادة السيادة التركية إلى استانبول والمضيقين وتراقيا الشرقية، على أن يكون التنفيذ بعد توقيع معاهدة الصلح في 11 تشرين الثاني[37]، من العام نفسه. وبذلك أصبحت معاهدة سيفر غير ذات شأن؛ ممَّا جعل الحلفاء يوجهون دعوة للحكومة التركية لحضور مؤتمر الصلح في لوزان عام

32 – أبو زيدون، مرجع سابق ص345.

33 – المرجع نفسه.

34 – عدد من المؤلفين، تركيا والسياسة العربية من خلفاء آل عثمان إلى خلفاء أتاتورك، معهد البحوث العربية، 1992، ص99.

35 – المرجع السابق ص345.

36 – المرجع السابق ص346.

37– عبد الكريم رافق، دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام الحديث، مرجع سابق، ص300.

1923م، وفيه سُوِّيَتِ المسائل المعلقة بين تركيا والدول الأوروبية، وكان من أهم ما نصت عليه:

1– إعادة السيادة التركية على كامل الجزء من الدولة العثمانية الآهلة بالأغلبية السكانية التركية، مع الاحتفاظ بمناطق كيليكيا مع أدرنة والأناضول وكيليكيا والمناطق الشرقية، أي ما مساحته 767.675 كم منها 23.975 في أوربا و743.70 في آسية.

2– إلغاء جميع الامتيازات والمحاكم ولجان المراقبة والإدارة الأجنبية وما يتعلق بـ المادة (28).

3– استثناء لواء الموصل بوصفه تابعاً للعراق.

4– تدويل المضيقين ونزع السلاح منهما على أن تؤمن جمعية الأمم الأمن العسكري في استانبول.

وعلى هذا فإنّ مؤتمر الصلح في لوزان ضمن لتركيا بفضل حسن تدبير عصمت باشا ودهائه السياسي وصلابته، نصراً سياسياً عظيماً دفع بالمجلس الوطني في أنقرة للتصديق على مقرراته بالإجماع في أوائل آب 1923م. وفي 2 تشرين الثاني 1923م انسحبت قوات الاحتلال الحليفة من استانبول، فدخلتها القوات التركية الوطنية في 6 تشرين الأول... وأعلنت مدينة أنقرة عاصمة رسمية لدولة تركيا بدلاً من استانبول، ثمّ أَقرَّت دستوراً جديداً أعلنت فيه الجمهورية التركية في 29 تشرين الأول، وانتخب مصطفى كمال أول رئيس لها، وكلف على الفور عصمت باشا بتأليف حكومة جديدة[38].

حينها كان أمل العرب كبيراً أن يتمّ تأييد الأتراك لهم في مطلب الاستقلال وبحق السيادة على أراضيهم، (خاصة في مؤتمر لوزان) لأن مثل هذا الاعتراف من تركيا يعدّ

38 – أبو زيدون، مرجع سابق، ص 147 – 348. رافق، دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام الحديث، مرجع سابق ص 330.

تأييداً شرعياً عظيم القيمة للمطالب الاستقلالية العربية التي بقيت خاضعة للسلطان العثماني إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى. وكانت عواطف العرب (ولاسيَّما المشرق العربي) ومساعداتهم المادية والمعنوية مع النهضة الكمالية، التي كان يمثلها في المؤتمر عصمت إينونو. لكن الوفد التركي صدم عواطفهم بإعلان التنازل المطلق عن السيادة العثمانية عن أراضيهم، (وفقاً لمصالحهم)، مما جعل بريطانيا تعدّ هذا التنازل نوعاً من الاعتراف بالأمر الواقع ولاسيَّما احتلالها لمصر، ووجدت بهذا التنازل شرعية لم تكن لها منذ واحد وأربعين عاماً. وهو ما سجل بداية القطيعة السياسية بين تركيا والبلاد العربية، ثم تتابعت ألوان من القطيعة أمرّ وأقسى. فما التطورات السياسية التي جرت في سورية بين عامي (1918 – 1923)م؟... وما الحال الذي آل إليه وضع العرب والأتراك ؟..

2 – التطورات السياسية العربية (سورية الطبيعية) والسياسة الأوربية بين عامي (1918 – 1923) م:

هدفت الحركة النضالية العربية في بلاد الشام منذ بداياتها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين إلى النهوض والخلاص من التخلف والتراجع وسياسة القمع والظلم الذي أطبق على البلاد في ظل تردي أوضاع الدولة العثمانية. ومنذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر، أخذت بوادر التعاون تتوطد بين أغلبية العاملين في حقل السياسة من العرب مع المعارضين للعهد الحميدي من الأتراك أنفسهم، ولكلاهما هدف مباشر هو التخلص من ديكتاتورية عبد الحميد مع الحفاظ على استمرار وجود الدولة العثمانية، (ولاسيَّما أنّ الحركة العربية في مراحلها الأولى كانت تسعى إلى الإصلاح مثل الحركات الإصلاحية العثمانية الأخرى، إلى جانب سعيها إلى الحكم الذاتي)، وذلك حرصاً على الرابطة الإسلامية – العثمانية من جهة، وخوفاً من الأطماع الغربية التي بدأت تنفذ إلى أجزاء كثيرة من الوطن العربي من جهة أخرى. ومن الملاحظ أنّ التعاون الذي بدأ قبيل الحرب العالمية الأولى، بسبب تكشف الأطماع الغربية في بلاد

الشام وفي الأناضول خلال الحرب[39]. سرعان ما أخذ يعود ثانية بين مختلف القوى الوطنية العربية والتركية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، إزاء التسويات الاستعمارية التي رسمتها دول الحلفاء المنتصرة للتدخل والتحكم في الدولة العثمانية وغيرها من المناطق المجاورة عبر المشرق العربي. وقد صرح لويد جورج في رسالة إلى كليمنصو في 18 تشرين أول 1919 م بما يأتي: "إن هدف تعهداتهم إلى الحسين كان جعل الثورة ممكنة ضد العثمانيين في مرحلة حرجة من سنوات الحرب لاختراق الجدار العثماني الذي يمنع الاتصال الحيوي بين الحلفاء في الغرب والجيوش الروسية في الشرق"[40]، بفعل قيادة مصطفى كمال ومجموعته القوية والمؤمنة بضرورة النصر (كما سبق إيضاحه). في وقت نجح فيه البريطانيون في المشرق العربي في إيجاد قيادة عربية حققت مطلبهم في الثورة على العثمانيين (ممثلة في الشريف حسين وأولاده)، تلك القيادة ومن معها من المناضلين كان هدفها الاستقلال الحقيقي عن أي قوة أجنبية تحكمهم بعد معاناة طويلة من التحكم العثماني، لكن هدف الخلاص العربي هذا بقي منقوصاً بعد أن تابع الحلفاء الغربيون مخططهم في الاستيلاء على المناطق العربية التي كان على العثمانيين إخلاؤها بعد الحرب.

وفي هذا يذكر سعيد الجزائري في مذكراته، أنّه كان على اتفاق مع فيصل عند اجتماعهما في وهيد غربي معان في آب 1918م ...وشرح اللنبي لهما الإجراءات المقترحة لإدارة البلاد، إذا ظلَّتِ العمليات الحربية مستمرة فإن القائد العام يتولى

39 – اتضحت أطماع الغرب من خلال الاتفاقيات المعقودة بينهم على اقتسام المناطق العربية التي أخلتها الدولة العثمانية الخاسرة في الحرب ممثلة بمعاهدة سايكس – بيكو 1916 ووعد بلفور 1917، إلى جانب المراسلات الجارية فيما بين بريطانيا وفرنسا من جهة ومع قيادة الثورة العربية ممثلة بالشريف حسين وابنه فيصل من جهة أخرى التي وضعت جميعها في حيز التنفيذ الرسمي بعد الحرب مباشرة عبر سلسلة المؤتمرات التي عقدت على أراضي بريطانيا وفرنسا.

40– Documents on British Foreign Policy (19119- 1939) Series Vol 1V, 1919, London 1952, pp 479-480.

المسؤولية الكاملة حتى يُعقَدُ السلم وتظل سورية خلال تلك المدة جزءاً من أراضي العدو المحتلة، وتقام إدارة عسكرية عربية في المنطقة التي تقع في شرقي نهر الأردن من العقبة حتى دمشق، ويعمل الحكام العسكريون والموظفون المدنيون من العرب تحت إدارة فيصل قائد القوات العربية المسئول مباشرة أمام بريطانيا، أمَّا المنطقة التي تقع غربي نهر الأردن (فلسطين) فتوضع تحت الإدارة العسكرية المباشرة، كما يعهد إلى الفرنسيين بإدارة الشريط الساحلي تحت قيادة اللنبي، وتبقى منطقتا العراق والحجاز خارج هذه الإجراءات، الأولى تحت حكم بريطاني عسكري والثانية تحت سلطة الحسين. ولما احتج فيصل على هذه الإجراءات أصر اللنبي على ضرورة قبولها إلى أن تتم التسوية النهائية. وفي 18 تشرين أول 1918م، كانت قد وصلت القوات الفرنسية إلى ميناء بيروت قادمة من بور سعيد في 6–8 من الشهر والعام ذاتهما. وسُحِبَت الحاكم العسكري العربي "شكري الأيوبي"، وأنزلت الأعلام العربية من قبل القوات البريطانية نفسها، وتنازلت حكومة الداعوق عن السلطة إلى قائد القوات الفرنسية الذي عين حاكماً عسكرياً على بيروت. كذلك أبعد ممثلو الحكومة العربية في المناطق الساحلية الأخرى التي كانت قد أعلنت السيادة العربية واستبدلوا بهم حكاماً فرنسيين. فاستدعي هنانو إلى حلب، وانسحبت قواته من أنطاكية وحارم وسلمت للفرنسيين، وفي اللاذقية نزلت القوات الفرنسية وأنزلت الأعلام العربية والتحق أعضاء حكومتها بحكومة دمشق[41]. مما أثار احتجاج فيصل، لأنّه أصبح واضحاً لديه أنّ مسار السياسة البريطانية – الفرنسية تشير إلى عزم تلك الدول على الاحتلال وليس منح الاستقلال لتلك الشعوب، ثمّ قبل فيصل ذلك الوضع مؤقتاً لأنّ اللنبي وضّح له " أنّ عصبة الأمم تهدف إلى إعطاء الأمم الصغيرة حق تقرير مصيرها.. وأنّ الحلفاء ملزمون بحكم واجب الشرف الوصول إلى تسوية تطابق رغبات

41 – خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق بين 1918 – 1920، دار المعارف بمصر، القاهرة 1971، ص58.

الشعوب التي يعنيها الأمر"[42]. وعارضت فرنسا منذ البدء إقامة إدارة عربية مستقلة في الداخل، وادعت بأنّها حرمت تماماً من حقوقها لمصلحة بريطانيا، وتمسك بيشون وزير خارجيتها بحقوق فرنسا التقليدية ومصالحها في الشرق المبنية على أساس امتيازات دينية وأعمال ثقافية واقتصادية للمطالبة بحق سياسي وإشراف إداري حقيقي لا يقتصر على الشريط الساحلي بل يمتد إلى داخل سورية كلها[43]. وهذا ما جعل الإدارة العربية في بلاد الشام تتجاهل بالفعل تبعيتها إلى القائد العام البريطاني، وتسعى إلى إرساء قواعد حكومية قومية في منطقة عربية حدودها سورية الطبيعية كلها، رغم كل مخططات ساسة أوروبا أو مناقشاتهم، وسعى فيصل ومستشاروه إلى إحداث أمر واقع عُدَّ شيئاً طبيعياً ومعقولاً، متجاهلين الاعتراضات الأجنبية عامة (والفرنسية خاصة بسبب ضعف مركزها في مؤتمر الصلح).

بعد أن تمّ الانسحاب العثماني الكامل من الأراضي العربية في 12 تشرين الثاني 1918م من منطقة دير الزور، وتسلّمتِ القوات العربية الحكم في سورية، كان من الطبيعي إثارة مساوئ الحكم التركي ولاسيَّما سياسة القهر والتتريك والتجنيد التي اتبعتها جماعة الاتحاد والترقي، وإعدام جمال باشا قادة الحركة الوطنية عام 1916م لتتمكن الحكومة العربية من جمع الناس حولها، ويلاحظ أنّه مع السعي الحثيث للحركة الوطنية والنضال المستمر لنيل الاستقلال فإن المواقف تفاوتت بين مؤيدي الموقف السياسي الرسمي للحكومة العربية، وموقف طبقة الذوات القدامى الذين خشوا على مصالحهم أن تتهدد من دعاة الاستقلال فعارضوا حكومة فيصل وانقلب هؤلاء فيما بعد إلى مؤيدين للحكم الفرنسي الذي أنهى حكومة فيصل العربية للحفاظ على امتيازاتهم، وموقف الوطنيين الشباب الذين أيدوا الأمير فيصل لتحقيق الأماني العربية في التحرر

42-Baker, Woodrow Wilson and World Settlement, Vol. 111. New York 1922. P p.1- 19.

43- Cumming, Franco – British rivalry in the post War Near East London, 1931 p. 67. قاسمية، مرجع السابق، ص83.

والاستقلال[44]. وأعلن فيصل باسم والده في بيان إلى الشعب السوري في 5 تشرين الثاني1918م قيام حكومة دستورية عربية مستقلة باسم الحسين، تشمل جميع البلاد السورية وعهد إلى الركابي بالقيادة العامة للحكومة[45]. وكانت الإدارة العربية في هذه المنطقة تتجاهل تبعيتها للقائد العام البريطاني بهدف إرساء قواعد حكومة قومية في منطقة عربية حدودها سورية كلها رغم مخططات أوروبا أو مناقشاتهم ومساعي فيصل ومستشاريه إلى إحداث أمر واقع، وعارض الفرنسيون منذ البدء إقامة هذه الدولة دون مساعدة خارجية في منطقة كان من المفروض أن تكون تحت النفوذ الفرنسي[46] وإلى جانب هذا الازدواج في الولاء حدثت ازدواجية في السلطة، فالحاكم العسكري العام للمنطقة الشرقية الخاضعة للنفوذ البريطاني كان رضا باشا الركابي الذي كان مركزه دمشق، وهو من الأعيان وكبار الملاك، وقد عيّنه في هذا المنصب الجنرال البريطاني اللنبي القائد العام لقوات الحلفاء في "الشرق الأوسط"، وكان مسؤولاً مباشرة أمام اللنبي في "الشرق الأوسط". وبالمقابل كان الأمير فيصل القائد العام للقوات العربية العاملة في المنطقة الشمالية ممثل والده الشريف حسين، معترفاً بحكومة الركابي بوصفها أول حكومة عربية في سورية، وهذا ما يؤكده البلاغ الذي أذاعه فيصل بعد دخوله سورية بقوله:" ... تشكلت في سورية حكومة دستورية عربية مستقلة استقلالاً مطلقاً لا شائبة فيها باسم مولانا السلطان حسين شاملةً جميع البلاد السورية. وقد عهدت إلى السيد رضا باشا ألركابي بالقيادة العامة للحكومة المذكورة نظراً لثقتي باقتداره ولياقته[47]. لكن

44 – رافق، عبد الكريم، مجلة دراسات تاريخية، العدد نفسه، ص58.

45 – ساطع الحصري، يوم ميسلون، طبعة أخيرة ، بيروت، 1964، ص 210. قاسمية، الحكومة العربية في دمشق، ص55.

46 – David, 0 p.cit, p. 21.55 قاسمية، مرجع سابق، ص

47 – وجيه علم الدين، العهود المتعلقة في الوطن العربي ، دار الكتاب الجديد، بيروت ، لا يوجد عام للنشر ص87.

الركابي بقي يخضع للنفوذ البريطاني إلى أن تمّ الاتفاق الفرنسي – البريطاني في 15 أيلول1919م القاضي بجلاء الجيوش البريطانية عن سورية وكيليكيا وإحلال الجيوش الفرنسية مكانها، (ولاسيَّما بعد التسوية البريطانية – الفرنسية بما يخص الموصل وكيليكيا، إذْ تنازلت فرنسا عن المطالبة بمنطقة الموصل والتخلي عن شرقي الأردن لبريطانيا، مقابل بقاء لواء الاسكندرونة ضمن الأراضي السورية). وتأزمت العلاقات بعد ذلك بين الأمير زيد، ممثل فيصل في سورية وبين ألركابي الذي عارض مقترحات الأمير زيد بالإعداد للدفاع الوطني ضد الفرنسيين، فاستقال الأمير زيد في 10 كانون أول 1919[48]. وأصبحت المبادرة السياسية إثر ذلك في يد فيصل.

وقد كان فيصل حذراً في موقفه من معارضة بعض الفئات له، ومن الازدواجية في السلطة مع بريطانيا، ومن خطر التآمر الفرنسي – البريطاني، لذا حرص على عدم الإمعان في استثارة الأتراك ومؤيديهم في الداخل، وهاجم حكم الاتحاديين، خاصة في حلب لأنّ "ما كان يؤمله الأتراك مناصرة الحلبيين لهم لدى انسحابهم، استناداً إلى صلة القربى مع بعض الأسر البارزة في حلب، ولوجود أقليات تركية في بعض أقضيتها الواقعة على الحدود"[49].

في تلك المرحلة لم تكن تركيا في وضع يسمح لها بمعاداة العرب، فقد كانت مهددة باحتلال الدول الأوروبية لأراضيها وبالانقسام الشديد بين الحكومة الاتحادية المهزومة التي يرأسها السلطان (الخليفة)، والوطنيين الأتراك بزعامة الضابط مصطفى كمال أتاتورك، الذين رفضوا الخضوع للاحتلال الأوروبي ودعوا لإقامة حكم وطني ثوري سجل انتصارات عظيمة بفضل تصميمهم الأكيد على الاستقلال، كما سبق إيضاحه.

وفي بلاد الشام كان الحكم الفيصلي يرسخ قواعده بعد انسحاب تركيا منها، مؤكداً زعامة الشريف حسين للحركة العربية وللمسلمين...وصدرت الأحكام في محكمة الحقوق

48 – رافق، عبد الكريم، مجلة دراسات تاريخية، العدد نفسه، ص58.

49– المرجع نفسه.

الأولى بدمشق باسم الحسين..[50]، واعتمدت سجلات محكمة البداية في دمشق تاريخ ابتداء قيام الدولة العربية بأنه في غرة محرم 1337 هـ المصادف 7 تشرين أول1918م، وبدأ ترقيم القضايا في هذه المحكمة برقم جديد (رقم1) إثر ذلك، كما استخدمت العربية محل العثمانية في السجلات[51]. وانتخب السوريون ممثلهم عن المؤتمر السوري الذي عقد جلسته الأولى في 7حزيران عام 1919، بحضور 67عضواً[52]، وفي 6 آذار 1920م عقد المؤتمر السوري جلسة لمناقشة معاهدة "فيصل – كليمنصو"[53] وأصدر في اليوم التالي 7 آذار قراره التاريخي بإعلان استقلال البلاد السورية بحدودها الطبيعية استقلالاً تاماً لا شائبة فيه على الأساس المدني النيابي، وحفظ حقوق الأقليات، ورفض مزاعم الصهيونية في جعل فلسطين وطناً قومياً لهم، واختار المؤتمر الأمير فيصل بن الحسين ملكاً دستورياً على البلاد باسم فيصل الأول، وفي 25 آذار من العام نفسه أصدر فيصل الأول مرسوماً ملكياً بتشكيل الوزارة السورية برئاسة السيد رضا الركابي[54]. وشكلت لجنة برئاسة السيد هاشم الأتاسي وضعت أول دستور للبلاد على أساس النظام الملكي الديموقراطي.

في 15 أيلول1919م، اتفق البريطانيون والفرنسيون المجتمعون في مؤتمر الصلح في فرنسا (باريس) على تنسيق مواقف بلديهما، واتفقا على تعديل اتفاقية سايكس – بيكو، بحيث تحصل بريطانيا على ولاية الموصل مقابل:

50 – رافق ، عبد الكريم، مجلة دراسات تاريخية، العدد نفسه، ص60.

51 – المرجع نفسه.

52 وليد المعلم، سورية، 1916 – 1946، الطريق إلى الحرية، دار طلاس، ط 1، 1988، ص 83.

53 – معاهدة فيصل – كليمنصو، وتضمنت، اعتراف فرنسا للسكان الناطقين باللغة العربية والقاطنين في أرض سورية من المذاهب كلّها أن يتحدوا ليحكموا أنفسهم بأنفسهم بصفتهم أمة مستقلة.

54 – حسن الحكيم، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية، 1915 – 1946، دار صادر، بيروت، 1974، ص 35.

1- التنازل عن المطالبة بضم ولاية الموصل إلى أراضي الاحتلال الفرنسي على أن تنال فرنسا 23.5% من نفط الموصل.
2- الاعتراف بأن تكون فلسطين تحت الانتداب البريطاني، وذلك خلافاً لمعاهدة بطرسبرغ التي نصت على أن تكون فلسطين تحت الانتداب البريطاني، وهذا يشير إلى عزم بريطانيا على تنفيذ وعد بلفور 1917 بإعطاء اليهود وطناً قومياً في فلسطين.
3- ضم شرق الأردن إلى فلسطين[55].

اتخذت التدابير اللازمة في 13 أيلول1919م، وفقاً لمذكرة لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا، بما يخص إجلاء الجنود البريطانيين عن سورية وكيليكيا ومن جملتها نفق جبال سلسلة طوروس، وتقع المسؤولية في وضع الحاميات في المقاطعات التي يتم إخلاؤها تقع على عاتق الحكومة البريطانية والفرنسية طبقاً للعهود بين كل منهما وبين العرب. كما أنّ الحكومة البريطانية أبدت استعدادها التام للبحث في أمر الحدود بين فلسطين وسورية، وأنّ غايتها الإسراع في الرسم لتجد طريقاً (إن أمكن للسكة الحديدية ولأنابيب النفط) في الأراضي التي هي تحت الوصاية البريطانية. وفي الوقت ذاته كانت الحكومة الفرنسية قد أخذت على عاتقها حماية الشعب الأرمني بعد موافقة بريطانيا على إرسال جنود فرنسيين عن طريق مرسين والاسكندرونة لهذا الغرض[56].

وكما كان النضال العربي في بلاد الشام خاصة، قائماً قبل الحرب العالمية الأولى وخلالها من أجل التحرر من أي تسلط أجنبي بمعاونة الإخوان الأتراك، فقد استمر هذا النضال إلى ما بعد الحرب، أي منذ وصول القوات الفرنسية إلى ميناء بيروت قادمة من بور سعيد في تشرين أول1918م، (كما سبق ذكره)، فكيف كان التعاون النضالي العربي – التركي؟ وما أبعاده وأهدافه السياسية؟..

55 – المعلم، مرجع سابق، ص 89.
56 – حسن الحكيم، مرجع سابق، ص 59 – 60.

ثالثاً– النضال العربي السوري والتركي في سبيل التحرّر من قوى الاحتلال الأوروبي بين عامي (1918 – 1923) م:

مما لابدَّ من الوقوف عنده، أنّ سوء الأوضاع وعنف الأحداث التي شاهدتها تركيا بين عامي (1918 – 1923) م لم يصرفها عن الاهتمام بأحداث سورية، سواء في العهد الفيصلي أم في حين إقرار الانتداب بين الحلفاء على المشرق العربي. وفي الواقع أدى احتلال الحلفاء لأجزاء كبيرة من سورية (الساحل السوري) ومن تركيا واستمرار قواتهم في توسيع عملياتها، وخاصة تصميم الفرنسيين على احتلال سورية بكاملها، إلى التقارب بين المسؤولين في البلدين إلى حد الدعم العسكري. وكانت حينها ثورات مقاومة الاحتلال الفرنسي مشتعلة في الساحل وفي الشمال السوري، (ثورة الشيخ صالح العلي وثورة ابراهيم هنانو). وقد ترأس هنانو أربع ثورات في المنطقة الشمالية: الأولى في منطقة أنطاكية، المعروفة بالقصير، إذْ تزعم الثائرين يوسف السعدون.. والثانية في منطقة صهيون ومركزها الحفة وتزعم الثائرين الصهاونة عمر البيطار، والثالثة في جبل الزاوية وتزعمها مصطفى الحاج حسين، والرابعة في منطقة كفرتخاريم، وترأسها نجيب عويد. وكان هنانو القائد الأعلى لهذه الثورات التي عرفت بمجموعها بالثورة الهنانية[57].

وتحدثت الأنباء عن عقد اتفاقية سرية بين الأمير فيصل ومصطفى كمال في حلب بتاريخ 16حزيران 1919م بوساطة متصرف الكرك أسعد بك، حيث كان أسعد بك هذا عضواً في جمعية الاتحاد والترقي. ونقل نص الاتفاقية بالفرنسية دون الإشارة إلى اللغة التي كتبت بها الاتفاقية في الأصل[58].

تألفت الاتفاقية من تسعة بنود، يذكر أولها: إن الطرفين المتعاقدين، أي الأمة التركية والأمة العربية، يشهدان بكل أسف انقسام العالم الإسلامي، وأن واجبهما رأب الصدع

57 – رافق، دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام الحديث، مرجع سابق، ص308.

58 – رافق، دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام الحديث، المرجع السابق، ص 301.

وتأكيد التعاون بين الأمتين اللتين تربطهما الكثير من المصالح المادية والروحية والدينية، وإنّ على الأمتين التعاضد والدفاع بقواتهما الموحدة عن الدين والوطن[59]. وجاء في المادة الثانية: في هذه اللحظة التي يتهدد فيها استقلال العرب ووحدة وحرية الأتراك، بسبب رغبة الدول الأجنبية أن تقتسم فيما بينها العراق وفلسطين وسورية وما جاورها، فضلاً عن جزء كبير من آسية الصغرى، عزمنا غداة الصلح في باريس وإصداره قراراً بشأننا. وعلى إعلان الجهاد المقدس للدفاع عن الدين والوطن، ولبلوغ هذا الهدف فإن الطرفين المتعاقدين يتفقان على بنود عدة منها:

1 – لا يمكن للطرفين المتعاقدين قبول تقسيم الدولة التركية والبلاد العربية أو احتلالها من قبل القوى الأجنبية.

2 – أن تعترف الحكومة العثمانية رسمياً بتشكيل حكومة عربية تنضم إليها الحجاز وشرقي الأردن والعراق وفلسطين ودمشق وبيروت وحلب، شريطة أن ترتبط البلاد العربية بالدولة العثمانية وأن تبقى مخلصة للخلافة، وتقبل الحكومة العثمانية وتصادق على سلطة الشريف حسين على هذه البلاد باستثناء ما يتعلق بالتفاصيل الأخرى التي ستناقش فيما بعد وتقررها اتفاقية أخرى.

3– في المناطق التي يحتلها جيش الشريف حسين سيذكر اسم السلطان على منابر الجوامع وسيعترف بخلافة السلطان من جديد ويعلن ذلك.

4– لكي يبدأ الجهاد المقدس وتتأكد وحدة الأتراك والعرب، فإن صاحب السمو الشريف يوجه بياناً، بلغة تتناسب والأوضاع، في البلاد العربية كلّها شارحاً لها الموقف العدواني للقوى الأجنبية تجاه الدين الإسلامي. وللبدء بالجهاد المقدس يجمع الشريف حسين شيوخ وزعماء القبائل العربية جميعها ويعقد معهم اتفاقيات ومعاهدات. وينظم قواه (عند إعطاء الإشارة)، لتكون جاهزة تماماً للإسهام مباشرة في الجهاد المقدس.

---

59 – المرجع نفسه.

5– يتعهد الشريف، بمساعدة القوى الوطنية في الأناضول، بجمع قواته المتوافرة وغير المنشغلة بمهام أخرى، ويتعهد الطرفان المتعاقدان بالتعاون المتبادل، مادياً ومعنوياً، في الهجوم كما في الدفاع، حتى تحقيق هدفهما.

6 – يعلم الشريف بمضمون هذه الاتفاقية ليس فقط عرب الحجاز وزعماء القبائل، ولكن أيضاً الإمام يحيى والسيد إدريس والمسلمين في بنغازي ومراكش وتونس والجزائر والهند، ويبذل جهوده ليجعل هؤلاء يسهمون في الانتفاضة العامة. ويتعهد الشريف حسين أن يتخذ في الحال الإجراءات التي لابد منها لتحقيق هذا الهدف.

7 – كتبت هذه الاتفاقية على نسختين وقعتا وبودلتا في حلب في 16حزيران1919م بوساطة أسعد بيك متصرف الكرك. ويلي ذلك اسم مصطفى كمال من اليسار ثم اسم الشريف فيصل.

مع سرية الاتفاقية وعدم نشرها وتداولها، فإنها ذات أهمية كبيرة إذا ما علمنا أنّ بوادر الشك بنيَّات الغرب قد بدأت تتكشف حتى قبل اتفاقية سايكس– بيكو عام 1916م من قبل وزارة الخارجية الروسية بعيد الثورة الشيوعية ضمن مجموعة الوثائق السرية في محفوظاتها، ونقلتها بعض الصحف البريطانية، كما نوقش أمرها في مجلس العموم البريطاني وعلم العرب بفحوى الاتفاقية من رسالتين من جمال باشا إلى كل من فيصل وجعفر العسكري لعرض صلح منفرد والتخلي عن الحلفاء لأنهم يضمرون أغراضاً سرية تناقض استقلال العرب، وأرسل فيصل الرسالتين إلى الحسين معبراً عن رأي من معه برفض متابعة الحرب مع الحلفاء[60]. لكن محاولات الصلح مع تركيا لم تجدِ نفعاً.

ويذكر تقرير بريطاني بتاريخ 24 تموز1919م أن مفاوضات كانت تدور بين الأمير فيصل والسلطان العثماني بواسطة أسعد بك وكجك جمال باشا، في إقامة حلف إسلامي – تركي، وأن الأمير فيصل بعث برسالة إلى السلطان الذي ناقشها في اجتماع وزاري

60 – قاسمية، الحكومة العربية في دمشق، مرجع سابق، ص38–39.

بتاريخ 21 تموز1919م، وأرسل جواباً عنها إلى فيصل[61]. كما ذكر سعيد حيدر أحد مؤسسي جمعية الفتاة والكاتب العام آنذاك لحزب الاستقلال العربي أنه ذهب في وفد رسمي من دمشق إلى استانبول عام 1920م، وقابل ممثلي مصطفى كمال ووضع اتفاقاً ودياً من أربع نقاط بين الطرفين رفع لموافقة الحكومة السورية. وتضمن الاتفاق تعديل الحدود، وخاصة في منطقة الموصل، وتشكيل جبهة موحدة ضد الأعداء، من معان إلى البحر الأسود، ووضع الجيوش التركية والعربية تحت قيادة موحدة. وفي حال نجاح الطرفين ضد القوى الأجنبية فسيعيش العرب والأتراك في دولتين مستقلتين... ويذكر سعيد حيدر أنه عندما عاد إلى دمشق في نيسان1920م كان الوضع قد تغير ورفض فيصل (الذي أصبح مستقلاً) الدخول في مفاوضات مع تركيا. وعندما غير رأيه في تموز 1920 م كان الأوان قد فات[62]. ومن اللافت أنّ معظم الاتصالات والاتفاقيات المتبادلة كان سرياً[63].

ويلحظ أنّ تشجيع الثورات لصد الفرنسيين في سورية والأناضول، ومدها بالدعم، كما نصت الاتفاقية في بندها السادس، قد نشط بعد تاريخ الاتفاقية وأعلن الثوار السوريون الجهاد على الفرنسيين، وترقبوا الدعم من تركيا وشغلوا قسماً كبيراً من القوات الفرنسية التي كانت ستتوجه ضد الأتراك، كما نشطت الدعوات إلى الجهاد المقدس في المدن السورية والتركية، ونشرت بيانات موجهة من مصطفى كمال إلى السوريين بضرورة التعاون وذلك بعد تاريخ الاتفاقية. وإذا كانت قد حدثت اتصالات أخرى وأعدّ مشروع اتفاقية بين الجانبين، كما روى سعيد حيدر، فإن اتفاقية فيصل – مصطفى قد نصت في

61 – Zeine N.Zeine, The Straggle Arab Independence, Beirut, 1960, pp, 147, n.2 , 148.
قاسمية، مرجع سابق، ص 154.

62 – الحكيم، مرجع سابق، ص 74. الحصري (نص الخطاب) ص 213– 217. رافق، دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام الحديث، مرجع سابق، ص304.

63 – رافق، المرجع نفسه.

بندها الرابع على أن القضايا الأخرى ستناقش فيما بعد وتقررها اتفاقية أخرى[64]. وقد أشار القنصل الأمريكي في حلب إلى قيام اتصالات بين مصطفى كمال وفيصل، وإلى طلب فيصل دعم تركيا، ملمحاً إلى إمكان إقامة اتحاد بين سورية والحجاز وتركيا، وأن ملك الحجاز أرسل وفداً إلى السلطان للمصالحة والاتحاد في ظل الروابط الدينية والسياسية[65].

بدأ النظر في القضية العربية رسمياً في 6 شباط عام 1919 في مبنى وزارة الخارجية الفرنسية، إذْ ألقى فيصل خطاباً موسعاً عن المطالب العربية المستندة إلى مبادئ عامة منها: (حق الشعوب الناطقة بالعربية في آسية) بدءاً من الخط الممتد شمالاً من الاسكندرون، ديار بكر، حتى سواحل المحيط الهندي جنوباً، بالاستقلال والوحدة لأسباب عدة منها: السكان عرب ينطقون لغة واحدة وينتمون إلى عنصر واحد تقريباً.. ويسكنون أرضاً لها حدود طبيعية تؤكد وحدتها، كما أن منافع البلاد متحدة[66].

تأخر اتخاذ قرار بشأن سورية التي كانت تمثل قمة المساومات والمتناقضات والتحالفات السرية في المؤتمر، ودعا لويد جورج إلى اجتماع سري للمجلس الأعلى للأربعة الكبار (بريطانيا، فرنسا، الولايات المتحدة، إيطاليا) في منزله في باريس في 20 آذار1919م .. وطالب بيشون وزير خارجية فرنسا بالتمسك الكامل بالمعاهدات السرية وأن تعامل فرنسا سورية كوحدة وهي الدولة المنتدبة عليها، مع رفض أي ادعاء سياسي لبريطانيا في المنطقة، ورفض التقيد بالتزامات بريطانيا نحو الحسين[67]. وبذلك يتضح أن فيصل قد أدرك أنّه أخفق تماماً، حتى في ضمان الحد الأدنى من الاستقلال في

64 – رافق ، دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام الحديث، مرجع سابق، ص304.

65 – National Archives (Washington) (NAW), Records of the Department of State , M 722, roll No. 8 , Dispatch number 463, Aleppo. 28 February 1920.

66 – خيرية قاسمية، عوني عبد الهادي أوراق خاصة، مركز الأبحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1974، ص 28 – 29.

67 – قاسمية، المرجع السابق، أوراق عوني عبد الهادي، ص 29.

سورية الداخلية[68]. وأن سياسة الدول الأوروبية إزاء المطالب العربية قد تحددت تقريباً بين آذار وحزيران 1919م.. فاتخذت فرنسا موقفاً استعمارياً صارماً، وتأرجحت بريطانيا بين مصالحها الاستعمارية أولاً والتزامها نحو فرنسا والعرب ثانياً، والفكرة العالمية المثالية التي تزعمها ويلسون ثالثاً[69]. (التي هي حق الشعوب في تقرير مصيرها) أمام هذا الواقع كان التعاون العربي – التركي مهماً، ومن الجدير ذكره أن الأمير فيصل سافر من دمشق إلى حلب في 9 حزيران1919م وألقى خطاباً في النادي العربي[70]. والمعلوم أن اتفاقيته مع مصطفى كمال تذكر أنّها وقّعت في حلب بتاريخ 16 حزيران 1919م. وتتالت علامات التعاون العربي التركي بعد الاتفاقية "المزعومة" على المستويين السياسي والعسكري: فعلى المستوى السياسي كثرت تصريحات المسئولين الأتراك وتوجهاتهم إلى عواطف العرب الدينية للوقوف معاً في وجه الاستعمار الأوروبي، ومن الطبيعي أن تكون مدينة حلب مركزاً مهماً لهذا النشاط السياسي، وكمثال على ذلك تصريح وجهه مصطفى كمال إلى السوريين، بواسطة مؤيديه (ربما حزبه) في حلب، زهاء 19 تشرين أول 1919م. إذْ أهاب مصطفى كمال بالسوريين أن يصغوا إلى صوت أمة حزينة يتحكم فيها الاستبداد ونيَّات الأعداء الشريرة. وينبّه مصطفى كمال الأهلين، كأخ في الدين، ألاّ يأخذوا بالصراع الذي فرق بينهم، ويدعوهم لإزالة كل سوء فهم بين الطرفين، وتسديد السلاح معاً لصد الأحزاب الخائنة التي تود التفريق بين البلدين. ويهيب بهم ألا يصغوا إلى وعود أعداء الدين الملحدين، ويستثير مصطفى كمال العاطفة الدينية بدعوته لإنقاذ البلاد والإسلام من أيدي الأعداء، ويشير إلى انتصاراته في قونية وبروسه، وأن

68 – أرسكين ستيوارت، فيصل ملك العراق، بليموث 1933، ترجمة عمر أبو النصر، ص119 –122. قاسمية، مرجع سابق، ص103.

69 – قاسمية، المرجع السابق، ص112.

70 – رافق ، عبد الكريم، مرجع سابق، ص63.

المجاهدين الأتراك سيؤيدون إخوانهم العرب ويمزقون الأعداء، ويختم البيان بالدعوة إلى العيش بوصفهم إخواناً في الدين والتمني بزوال الأعداء[71].

ووزع في حلب، في النصف الأول من تشرين الأول1919م بيان بالتركية يبين فيه مطالب الأتراك ورفضهم الحكم الأجنبي، وتعهدهم بحماية الأهالي بقطع النظر عن الدين. ويشير البيان بالدعوة إلى حب المسلمين للسلطان وإلى أحقية تركيا بالخلافة[72]. كانت تصل تباعاً رسائل من قبل مصطفى كمال موجهة إلى زعماء العرب والأتراك، تحضهم على توجيه الجهود ضد القوى الأوروبية. وكانت حلب مركزاً رئيساً لنشر الدعايات العربية والتركية والبلشفية وغيرها ضد البريطانيين والفرنسيين في سورية والعراق، وضد بريطانيا في الهند[73].

وفي محاولة من حكومة فيصل العربية، في الأسابيع الأخيرة من وجودها لتجنيد كافة القوى لمجابهة الخطر الفرنسي المحدق، وصل يوسف العظمة، وزير الحربية في حكومة هاشم الأتاسي، التي تشكلت في 8 أيار 1920م، واجتمع بقائد القوات الوطنية التركية العاملة في كيليكيا في قرية ترجمان قرب كلس لتنسيق الجهود العسكرية. ولم تقترن هذه الزيارة بالنجاح نظراً إلى التحسن الذي حصل في العلاقات بين الأتراك والفرنسيين والذي وصل إلى حد الاتفاق، في محاولة من الأتراك لاستخدام الفرنسيين ضد القوى الأوروبية الأخرى[74].

- 71. FO, 371, 4233 E 6778 (Translation of a Proclamation issued by the Mustapha Kemal Party in Aleppo about 9, 10, 1919) رافق، عبد الكريم، دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام مرجع سابق، ص64

72 – FO, 371, 4186, Damascus, 15 October 1919.

73 – N A W, M 722, r. 8. No. 498, Aleppo, 1 May 1920.

74- AW,722 r. 8,Alppo, 14 June 1920, C ple, 30 June 1920. رافق عبد الكريم، المرجع السابق، ص64.رافق ص 305

وفي محاولة أخرى لفيصل للاتصال بالأتراك ليحول دون اتفاقهم مع الفرنسيين، (ويقال إنّه أخفق)، فقد ظل الملك فيصل حتى الأيام الأخيرة من حكمه يدعم الأتراك في نضالهم ضد الفرنسيين. وعارضت حكومته استخدام الفرنسيين سكة حديد رياق – حلب لنقل الجنود والعتاد إلى الشمال باتجاه أورفة وكلس وعينتاب. **ويقول ساطع الحصري،** وزير المعارف آنذاك: إن موقف حكومة فيصل هذا ساعد الأتراك مساعدة ثمينة وأزعج الجنرال غورو إلى درجة كبيرة. وكانت هذه القضية موضوع البند الأول في الإنذار الذي وجهه غورو في 14 تموز1920م إلى فيصل واحتل دمشق في أعقابه. حتى بعد مغادرة فيصل سورية أرسل الحصري إلى تركيا للاتصال بالكماليين لتنسيق الجهود معهم[75].

وكان فيصل قد أبدى استياءه من ازدياد النفوذ والتعاون البلشفي مع مصطفى كمال وانتقال هذا النفوذ إلى سورية عن طريق الأتراك؛ ممَّا أغاظ بريطانيا لأنّه كان موجهاً ضدها تحديداً، وهذا ما ورد في إحدى رسائل فيصل إلى اللنبي بتاريخ 23 حزيران 1920، يهاجم فيه الإنجليز ويشير إلى هزائمهم على أيدي الروس وإلى انتفاض الهنود، ويذكر مساعدة روسيا للشعوب الإسلامية، ويعرض على هذه الشعوب .. مساعدتها في الثورة لتستخلص حقوقها...[76] استغلت حكومة مصطفى كمال النفوذ البلشفي وتزويد البلاشفة السوفييت لها بالسلاح، وتُوِّجَ ذلك فيما بعد بعقد اتفاق بين البلدين في 16 أيار1921م في مجابهة الاحتلال الأجنبي لأراضيها وفي مواجهة القضية الأرمينية. وأصبح النفوذ البلشفي عنصراً جديداً في العلاقات بين الأتراك والسوريين سواء في المجال السياسي أو العسكري. وأخذت تظهر بوادر المطامع التركية في منطقة حلب وفي شمال سورية بصورة عامة .. [77]. وذكر في 13 كانون الأول1920م أن منشورات

75 - الحصري، ص61– 162 –165 –178، الحكيم ، سورية والعهد الفيصلي، ص 179– 180. عن رافق ص 306. رافق ص307

76 – FO, 371, 5036 E 7277 -2-44 , Cairo, 23June 1920.

77 – رافق عبد الكريم، المرجع السابق، ص65.

بلشفية بالعربية موجهة إلى سكان حلب ...وهي تحذرّهم من الاستعمار الفرنسي وتنصحهم بتبني البلشفية كوسيلة لمقاومة الفرنسيين[78].

على **المستوى العسكري** واكب الاهتمام التركي بسورية، تقديم الأتراك المساعدة للثائرين على الحكم الفرنسي في سورية، وأفاد الطرفان العربي والتركي، من ذلك لأن الثائرين السوريين شغلوا قوات فرنسية كبيرة كان من الممكن أن تدعم القوات الفرنسية العاملة في مواجهة الأتراك في كيليكيا. والعكس صحيح أيضاً. قامت في سورية ثورات عدة لمواجهة الفرنسيين عند الساحل السوري، أي في المنطقة الغربية، وبالتوسع باتجاه الشرق والشمال. ولم تتوقف الثورات باستيلاء الفرنسيين على المدن السورية جميعها وعلى قسم كبير من البلاد، بل ازدادت شدة مع مرور الزمن، وما يهمنا من هذه الثورات الموجة الأولى منها التي قامت بين عام 1918 وصيف عام 1921. وقد أصيبت هذه الثورات بضربة كبيرة في أعقاب اتفاقية الهدنة التي وقعت في لندن بتاريخ 11 آذار1921م بين الفرنسيين والأتراك التي أوقف الأتراك بموجبها دعمهم للثوار السوريين[79]، وتلى ذلك، الاتفاقية الفرنسية – التركية في 20 تشرين الأول1921م التي انسحبت بموجبها القوات الفرنسية من كيليكيا، مما مكّن الفرنسيين من تركيز قواتهم وتكثيفها في مواجهة الثائرين السوريين[80]. وهذا ما كان له انعكاسات سلبية على الحركة الوطنية السورية وثوراتها لمواجهة الفرنسيين في مختلف المناطق بسبب انقطاع التعاون التركي من جهة، وانفراد القوى الفرنسية بصد الثورات السورية من جهة أخرى.

78 – NAW, M 722,r. 8, No. 598, Aleppo, 17 December. 1920.

رافق ص66.

79 – وردت الاتفاقية في Minister The Affaires Estrangers (AE),Quai d,Orsay Levant, 1918- 1929, Syrie- Liban, Paris, vol. 35, pp. 182, E. 313.1.,Londres, 11mars 1921.

رافق 307

80 – رافق عبد الكريم، مجلة دراسات تاريخية، العدد نفسه، ص66.

ومما لابدَّ من ملاحظته، أنّه مع الاتفاقيات التي عُقِدَتْ بين الدول الأوروبية عامة وبريطانيا وفرنسا خاصة، فقد عكست الأحداث مدى حدة التنافس فيما بينهما، وعلى هذا فقد دفع الفرنسيون بالكماليين الموجودين في سورية بضرورة مقاومة بريطانيا، العدو المشترك الذي يبتلع الأمم، ولاسيَّما أنَّ بريطانيا آنذاك كانت تحتل استانبول وتدعم الاحتلال اليوناني في الأناضول[81].

ومما لابدَّ من ذكره أيضاً، أنّه مع توقف المساعدات التركية إلاّ أنّ تأثير الوجود التركي كان واضحاً في سورية، (دمشق وحلب) ولاسيَّما دوائر الدولة، إذْ كان معظم الموظفين الكبار من المتعاطفين مع الأتراك[82]، وفق تقارير المخابرات البريطانية، فضلاً عن ذلك كانت المصالح الاقتصادية (التجارية خاصةً) تفرض ضرورة استمرار التعاون بين تجار سورية وتجار الأناضول؛ وممَّا يؤكد ذلك أن حلب قد رحبت أكثر من غيرها بالاتفاق التركي – الفرنسي بسبب تضرر تجارتها من إغلاق سوق الأناضول التقليدي في وجهها. وأدى الهدوء على الحدود إلى نشاط تجارة حلب، وقصدها تجار الأناضول لشراء منتجاتها[83]. كما نشطت حينها في سورية بعض الجمعيات السرية الداعمة للنفوذ التركي في سورية (خاصةً الكماليين "مثل جمعية "استقبال"، وبدأ التحدث عن وجودها في تموز1921م ومقرها في حلب ولها فرع في دمشق[84]. ازدادت مع الزمن أعداد السوريين المجندين للقضية الكمالية، وذكر أنه في دمشق وجد بعض الأشخاص الذين كانوا يجمعون المال للكماليين في تشرين الأول1921م ومنهم: سعيد عبيد، وسعد دمشقية، ومحي الدين جمعة، وجميعهم من التجار، ثم حقي زكريا من

81 – المرجع السابق، ص 76.

82 – المرجع نفسه.

83 – المرجع نفسه.

84 – المرجع نفسه.

الشرطة[85]. كما ذكر أسماء عدد من العسكريين منهم: ... كول أغاسي، وعرفان أفندي وهو ضابط احتياط في الجيش التركي، وإبراهيم حقي، وهؤلاء من أصل عربي، ثم زكي الحلبي الذي كان قائداً للشرطة في عهد فيصل، وضابط المدفعية عبد الفتّاح الذي عمل في وزارة الحربية، ودأب هذان الضابطان في تجنيد الأعضاء للجمعيات الكمالية السرية في دمشق[86]. ولم يتوانَ الكماليون عن استمرار دعايتهم ودعمهم لتركيا في سورية، حتى عام 1922م، إذْ نشطت جمعية من أجل هذه المهمة باسم "جمعية تخليص الشرق الأدنى" التي دعت في دمشق إلى الثورة على الفرنسيين وتأييد الأتراك[87]. كما نشط الكماليون في مجال توزيع المنشورات في سورية، وعملت بعض الصحف لصالحهم، وأبرز هذه الصحف جريدة "فتى العرب" ذات التوجه الإسلامي التي عرفت بموالاتها للكماليين[88].

وحدث في أواخر عام 1922 تحول كبير في العلاقات الفرنسية – التركية بسبب حشد تركيا قواتها على حدودها الجنوبية وتهديدها باحتلال منطقتي الموصل والاسكندرونه وغيرهما من المناطق العربية بحجة تسوية الحدود. وقد قرّب هذا الخطر المشترك بين بريطانيا وفرنسا، ومنذئذٍ برزت مشكلة الحدود بشكل عنيف. وعادت تركيا إلى دعم الثوار السوريين اللاجئين إليها في شن هجماتهم عبر الحدود لمواجهة الفرنسيين في سورية. ووجدت لجان كمالية متطرفة في عينتاب وكلس وأورفة، كانت على اتصال بالعناصر الموالية للكماليين في حلب وجوارها، كما كانت تقدم الدعم لمجموعات الثوار السوريين في جبل الزاوية وعلى العاصي، وكان من أبرز هؤلاء المتطرفين الشيخ

85 – المرجع السابق، ص77.

86 – انظر رافق، مرجع سابق مجلة دراسات تاريخية، صفحات 77 – 85

87 – المرجع السابق، ص 80.

88 – المرجع السابق، ص82.

السنوسي ومركزه أورفة[89]، وتأثرت الحالة الاقتصادية في حلب – إلى حد كبير– من جراء استئناف هجمات الثوار الأتراك والسوريين عبر الحدود وتهديد قطاع الطرق للطريق التجاري بين حلب والاسكندرونة. حينها أخذت فرنسا تلاحق الكماليين في سورية في أوائل عام 1923، وجرت كثير من الاعتقالات للناشطين في هذا المجال. وكتب محمد جميل بيهم المؤرخ اللبناني في مجلة العرفان البيروتية أنّه على الرغم من تصدي مصطفى كمال ومؤيديه للدين، فهم ليسوا أعداء الإسلام[90]. وحين ألغى الكماليون الخلافة في 23 آذار 1924م أصيب النشاط الموالي للأتراك في سورية بضربة كبرى[91]. لتتابع سورية نضالها ضد الاحتلال الفرنسي معتمدة على الثوار السوريين وقادة الحركة الوطنية من السياسيين الذين لم يتوقفوا لحظة عن النضال في مواجهة الاحتلال الفرنسي إلى أن تحقق الاستقلال.

رابعاً– نتائج البحث:

– انطلاقاً من الأهمية الاستراتيجة الكبرى للوطن العربي عامة وبلاد الشام خاصة، أصبحت تلك البلاد محطةً للأطماع الأجنبية، إذْ تزعمت الدولتان (فرنسا وبريطانيا)، اللتين تزعمتا آنذاك المعسكر الامبريالي الاستعماري العالمي وتحكمتا بمقدراته.

– استطاعت القوى الوطنية في بلاد الشام بزعامتها التي شكلت المؤتمر السوري الأول عام 1919، إذْ تشكلت أول حكومة عربية مستقلة عام 1920 في تاريخ العرب المعاصر بعد انتهاء السيطرة العثمانية على البلاد 19120، وشكل هذا الانتصار النتيجة الطبيعية لتوق الشعب لنيل حريته واستقلاله بعيداً عن أي مساعدة خارجية.

– احتجاج الدول الاستعمارية، خاصة فرنسا، على قيام أي تحرك استقلالي في مناطق نفوذها لإبقائه تحت سيطرتها وتحكمها، من خلال انتقاء قوى سياسية ضعيفة

89 – FO,371, 7847, E 5759, Beirut, 25 May 1922, 7874. رافق ص84

90 – " العرفان" ، مجلد 9 (1922/ 1241) ص 622 – 627. رافق ص 326

91 – "العرفان"، مجلد 8، (1341 – 1342/ 1922 – 1923) ، ص 158. رافق ص326

وتابعة مأسورة ببريق السلطة والحكم، وإن كان الثمن التضحية بحرية الشعب. وبذلك لم تتمكن القيادة الوطنية السياسية في بلاد الشام من حماية البلاد من الاحتلال الأوربي (بريطانيا وفرنسا) واستمرت التبعية للقوى المتحكمة.

– أثبتت الأحداث مدى تأثير القوة الوطنية السياسية والعسكرية التركية، (بقيادة مصطفى كمال أتاتورك) التي تمكّنت من تحدي الأطماع الاستعمارية وإنقاذ تركيا من الاحتلال الأوربي. وبهذا تتضح المفارقة بين الزعامات المأسورة بحب السلطة (كالشريف حسين وأبنائه) ومن هو مغرق بحب وطنه وأمته، كما يتضح أن التصميم على الاستقلال وحرية الأمة هي الأسمى والأكثر ديمومة لحياة الشعوب وفي تاريخها.

– قيام التعاون الوطني التركي – العربي لمواجهة قوى الاحتلال الأوربي، بحكم الروابط الجغرافية والتاريخية والثقافية التي تكونت عبر سنين طويلة من التعايش ما بين العرب والترك، فضلاً عن المصالح الاقتصادية. لكن هذا التعاون بقي منقوصاً، ليس بسبب الضغوط الأجنبية الأوربية فقط، وإنما بسبب ابتعاد مصطفى كمال ومجموعته عن دعم السوريين بحكم مصالح بلادهم وانفراد مصطفى كمال بتسويات سياسية خاصة ببلادهم، وبذلك يتضح تماماً كيفية إعمال السياسة وتوجيهها في خدمة المصالح الخاصة. وهذا التباين هو ما يحصل اليوم في مسار العلاقات السورية – التركية المعاصرة، إذْ تستخدم اليوم تركيا الوسائل السياسية والضغوط الاقتصادية والعسكرية كلّها لتنهض بموقعها السياسي الإقليمي، وتؤدي دورها المرسوم ضمن منظومة حلف الناتو. على نقيض ما كانت عليه قبل الأزمة التي بدأت تجتاح سورية منذ عام 2011م.

– لم يتوان مصطفى كمال عن الاستعانة بعامل الدين، (رغم نهجه العلماني)، لكسب التأييد الشعبي العربي (المشرق العربي) لمخططاته، وكسب المساندة والدعم العربي السوري لمقاومة الاحتلال الأجنبي لبلاده، هذا إلى جانب الإفادة من الروابط الاجتماعية والمصالح الاقتصادية بين العرب والترك، ومدى تأثير هذين الجانبين في الأوضاع السياسية.

المصادر والمراجع العربية

1– أرسكين ستيوارت، فيصل ملك العراق، بليموث 1933، ترجمة عمر أبو النصر،
2– العرفان" ، مجلد 9 (1922/ 1241) ص 622 – 627.
3– العرفان"، مجلد 8، (1341 – 1342/ 1922 – 1923.
4– انكه لهارد، تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية، نقله إلى العثمانية علي رشاد، ترجمه إلى العربية محمود عامر، دار الزمان، 2008.
5– البستاني، فؤاد أفرام، دائرة المعارف، قاموس عام، المجلد السادس، من أتاتورك إلى أثيوبية، بيرة ، 1966.
6– الحصري، ساطع، يوم ميسلون، طبعة أخيرة ، بيروت، 1964.
7– الحكيم، يوسف، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية 1915– 1946، دار صادر، بيروت1972.
8– حوراني، ألبرت، تاريخ الشعوب العربية، تعريب أسعد صقر، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق ط 1.
9– عبد الكريم، رافق، دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام الحديث، دمشق2002.
10– أبو زيدون، وديع، تاريخ الإمبراطورية العثمانية، من التأسيس إلى السقوط، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط أولى 2003 .
11– قاسمية، خيرية، الحكومة العربية في دمشق بين 1918 – 1920، دار المعارف بمصر 1971.
12– غرايبة، عبد الكريم، العرب والأتراك، دراسة لتطور العلاقات بين الأمتين خلال ألف سنة، مطبعة جامعة دمشق، 1961.
13– زاده رفعت، مولان، ترجمة توفيق برو، الوجه الخفي للانقلاب التركي، مطبعة حلب عام 1929 .

14– عدد من المؤلفين، تركيا والسياسة العربية من خلفاء آل عثمان إلى خلفاء أتاتورك، دار المعارف مصر، لا يوجد عام للنشر.

15– المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، عدد 22، عام 2001، مقال لعبد الجليل التميمي، بعنوان: " من أجل مراجع جديدة لتحديث الكمالية".

المصادر والمراجع الأجنبية

- G.Lenczowski,The Middle East in World Affairs, 1966, pp. 238 – 264,4 th.ed. pb.Comell,1981.
-Documents on British Foreign Policy (19119- 1939) Series, Vol 1V, 1919, London 1952.
-Baker, Woodrow Wilson and World Settlement, Vol. 111. New York 1922.
- Cumming, Franco – British rivlry in the post War Near East London, 1931.
- Zeine N.Zeine, The Straggle Arab Independence, Beirut, 1960.
- National Archives (Washington) (NAW), Records of the Department of State , M 722, roll No. 8 , Dispatch number 463, Aleppo. 28 February 1920.
- FO, 371, 4233 E 6778 (Translation of a Proclamation issued by the Mustapha Kemal Party in Aleppo about 9, 10, 1919)
- FO, 371, 4186, Damascus, 15 October 1919.
N A W, M 722, r. 8. No. 498, Aleppo, 1 May 1920
NAW,722 r. 8,Alppo, 14 June 1920, C ple, 30 June 1920
- Minister The Affaires Estrangers (AE),Quai d,Orsay Levant, 1918- 1929, Syrie- Liban, Paris, vol. 35, pp. 182, E. 313.1.,Londres, 11mars 1921 .
- FO,371, 7847, E 5759, Beirut, 25 May 1922, 7874.
- B. Lewis, The Emergence of Modern Turkey, 2 nd ed., OPu, 1966.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2012/8/1